بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

١٣٥٨
الرقم

ندارم غیر از تو فریاد رس توئی عاصیا

نکه دار ما را ز راه خطا خطا در گذار

زبان تان بود در جهان جاگیر ثنائی مکرر بود

حبیب خدا اشرف انبیاء که عرش مجید

سواری جهان گیر یکران براق که بگذشت از

چهل سال عمر عزیزت گذشت فراز تو از حا

همه با هوا و هوس سایه دنی با مصالح نه

مکن تکیه بر عمر ناپائدار مباش ایمن از

دلا هر که بنهاد خوان کرم بشد تا مدار جها

کرم نامدار جهانت کند کرم کام کاری عی

ورای کرم در جهان کار نیست ورین کرم ترهیچ

کرم سایه شادمانی بود کرم حاصل زندگانی

دلی عالمی از کرم تازه دار جهان را ز بخشش

همه وقت تو در کرم مستقیم که هست افرینن

سخاوت کند نکبحت اختیار که مرد از سخاوت

...توان ار سخاوت بري	که کوئي به از سخاوت بري
...ي کردد بکام بخيل	ور قبال باشد غلامي بجيل
...فش کنج قارون بود	وکر تابعش ربع مسکون بود
...د بخيلان که نامش بري	وکر روز کارش کند چاکري
...التفاتي بمال بجيل	مبر نام مال و منال بجيل

...ر چه باشد تونکر بمال	بغوري چو مفلس خورد کوش مال
...ن ز اموال برمي محورد	بخيلان غم سيم زر محورد
...تواضع کني اختيار	شود خلق دنيا ترا دوستدار
...ع بود مايهٔ دوستي	که عالي بود پايهٔ دوستي
...ضع زيادت کند جاه را	که از صدر پرتو بود ماه را
...ضع بود حرمت افزائي تو	کند در بهشت برين جاي تو
...ضع کند مرد که هست آدمي	نريزد ز مردم ترشرويي
...ضع مدار از خلائق دريغ	که کردي ازان برکتي چون چيغ
...اضع کليد درجنت	سرفرازي جاه را زينت است

...واضع کليد درجنت است

بسم الله الرحمن الرحيم

المحكوم مبتدأ مسند اليه لا مسند به وهو ظاهر لان المسند به هو الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام
وكلاهما منتف ههنا تم مولانا قدس سره الفاظ جزء مشتمل على اصل الحكم لا التقييد سواء اسند الى واحد
كما في الاسم الجامد او المتعدد ولكن الثاني في غير الاولى كما في الخبر المسند الى الظاهر او بمنزلته اعني الضمير
اسم الفاعل المسند الى الغير الذي هو به بالمعنى الذي عنه والتقوي هو الاسناد المقيد بشرط ان يكون الثاني الاولى
حكما كما اسند الى غير الشيء فانه في حكم اسناد الشيء الى شيء وان لا يشبه الحال بغير بالمعنى الذي عنه الفعل مسندا
غير المبتدأ او يشبه ولكن لم يجز التشبيه كالصفة المشبهة لغير المبتدأ فان فيها اعتبارين اعتبار التشبيه بالمعنى الذي
الحمل بغير ولهذا اقال الامة التقدير في نحو ما زيد قائم لئلا يخلو عن اسناد تام بل قرن بين المبتدأ والخبر اعتبار
التقوي فاشتمل قول المصنف على الاصل اعني الحكم على تقدير عدم التأويل بالمحفوظ مما لا ستر فيه وعلى
تقدير التأويل به فلا اشتمال على الاصل باعتبار التشبيه بالمعنى الذي عن الغير وباعتبار الحمل للتقدير التأويل وعلى
التقوي لاتحاد المسندين ويكون في صفة الى عامل فان المضارع عندهم واقع موقع اسم الفاعل
مرتفع به وما عدا الكوفيين فارتفاعه بالخروج عن الموانع اللفظية وعند الكل كذلك بحرف المضارعة وكما في
الهند اباق مل بحسب المطابقة الى قوله لانا نحن اصل الاعتراض ان المطابقة واجبة بينهما لوجود الشرطين وهما
ان يكون المبتدأ اسما لا جملة وظاهر مضمر ولم توجد المطابقة وحاصل الجواب ان شرط المطابقة غير
متحققة فيما قبل لا بد من شرط اخر وهو ليست بموجودة وان تنزل فالمطابقة موجودة لان لفظ المضمر يطلق

يطلق على المذكر والمؤنث وان اردت استيفاء جميع شرائط المطابقة فاستمع لما نقول ان شرائط
ما بين المبتدأ والخبر على سبيل الاستوفاء منسوبة على الاجمال منسوبة على التفصيل اثنان منها
عدميان في جانب المبتدأ واثنان عدميان في جانب الخبر اما في جانب المبتدأ فاحدهما ان لا يكون
ضميرا ذا قرينة راجعة الى غائبة المرجع وآخرهما الخبر ان كان هذا اولى وثانيهما ان لا يكون
جملة كونك سواء كان الاسم كذا او لم يكن فان قولك كان الاسم كذا او لم يكن جملة وقعت مبتدأ
وسواء جزء واما في جانب الخبر فاحدهما ان لا يكون مما يستوي فيه المذكر والمؤنث بنفسه
كالفعل بمعنى الماضي والمضارع بمعنى الفاعل وثانيهما ان لا يكون مستوي التذكير والتأنيث بعارض
كالفعل من وهذان الشرطان مجموعيان بعبارة واحدة وهي ان لا يستوي فيه التذكير والتأنيث
فيكون جزء الشرط واحدة واثنتان منها وجوديتان وهي كلها في جانب الخبر احداهما ان يكون مشتقا
او في حكمه وهو الاسم المنسوب وثانيهما ان يكون حالا للضمير وثالثهما ان يكون الضمير اجنبيا
وهذان الشرطان مجموعيان بعبارة واحدة وهي ان يكون حالا للضمير المبتدأ فيعود ان شرط
واحد فاشتراط مطابقته التي في جانب الخبر ليست بموجودة وعلى تقدير التنزل فاللفظ مصدر
يستوي فيه المذكر والمؤنث اورد عليه بعض الاضافر فيه مع متبوعيه اوردها بنفس كل مذهب
مجموعي مفرد تامل احر بالتحقيق بانه لو قبل لفظة توجب ان يكون نحو ضفت مفردة
وضع صفة اخاه صفة لا حالا لان الماضي المثبت اذا وقع حالا لا يدخل فيه قد
لان الوضع اخاتم به لان الوضع اخاتم بمعنى الموضوع والمعنى موضوع له فهذا اظهر وجه عدم صحة الحالية
والوصفية كما نه احر لهذا تامل مفرد صفة مخ والى مل فيه هو الى مل فر نحو موصوف

كما هو مذهب سيبويه واما عند الاخفش فتالي في الصفة منصوب وهو كونه صفة لمرفوع او منصوب او مجرور
مجازا او صفة لفظة قبعة لان الافراد والتركيب اعتبار ولانه تجرد اللفظ عن جزء المعنى وعدم دلالته عليه جزء المعنى
والدلالة صفة اللفظ والمعنى انما يوصف بها تسمية للمدلول باسم الدال وهو المشهور واما هو عند الشيخ الرضي فيكون
حينئذ ان الافراد صفة الكلمة عند النحويين واما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ويحتمل ان يكون مجازا من قبيل
تسمية الشيء باعتبار ما يؤل اليه نظرا الى تعلق الوضع كما في قولهم من قتل قتيلا فله سلبه الحديث والا فانه بالنظر
الى هذا التوجيه قوله او صفة اللفظ حقيقة ولانه على هذا كونه صفة اللفظ بالتجوز بتنبيه على تقدم الافراد
وهو تقدم المحتاج اليه ولانه لو تقدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزامه الوضع من غير عكس
تامل امرا بالتامل ليظهر لك ان في تقدم مفرد بعض وجوه الاعراب فيه مثل ان يكون صفة مفعول
او حالا منه فان باعتبار اللام اشارة الى اجوبة اسئلة ثلثة تورد بها احدها ان الحال لا تقع الا
من الفاعل او المفعول به وهنا ليس كذلك لان عامل الحال الفضل وعامل ذيها اللام فاجاب بانا
ان عامل الحال وذيها بتمامهما متحد وهنا ليس كذلك لان عامل الحال الفضل وعامل ذيها اللام فاجاب بانا
اللام واسطة في كونه مفضلا ومعمولا فاكتفى عليها وثانيها ان ذي الحال اذا كان نكرة وجب تقدمها
الحال عليه وهنا لم يتقدم فاجاب بانه لم يتقدم باعتبار اللام فان مذهب الكوفيين ان ذي الحال
اذا كان مجرورا صح مجيئه بالاضافة كما في قوله اتبع ملة ابراهيم حنيفا او بحرف الجر
كما في كفى بنفسه شاهدا لابن كيسان وابي علي وابي بركات في المجرور بالحرف
فهم يجوزون تقدم الحال عليه مستدلين بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس ولم يتعرض مولانا
للجواب عنه ايراد مشهور مورد بان الحال لا يجيء من النكرة الا اذا كانت مخصصة بصفة او اضافة

اورد فيها

او وقوعها بعد النفي او الاستفهام او كون النكرة مشاركة لما في اي الا في المعنى تبعض
الشارحين في تجويز مجيء الحال عن النكرة من غير شرط تمام مولانا والمقارنة الزمانية كما فيه وقد تعرض
لها الجواب سؤال وهو ان اتحاد الزمان الحالي شرط عاملي الصفة الحالية وهنا ليس كذلك فاجاب
بان المقارنة الزمانية كما فيه والاتحاد ليس بشرط ولم يتعرض الجواب عن ايراد السؤالين الاخيرين الصادقين
ان الحال اذا كان من الفاعل يلزم ان يقع في جنبه وتاليهما انه لو تاخر تعين له وكانه امر لهذا بالتامل
تامل قوله ان لزوم وقوعه في جنب الفاعل اذا لم يكن قرينة على كونها من الفاعل ولكن سلم ان ملحوظ جزء العامل
السبقي فانهم يراعون اصل رتبة الحال وهو انه يتاخر عن المضاف والمضاف اليه يوجب التعيين بل التعيين
معوض في القرينية كما في قوله تع شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط فان
حالي من احد مع تاخره عن المضاف والمعطوف ويحتمل ان يكون الامر بالتامل اشارة الى ما قلته تامل امر
بالتامل ليظهر لك وجه عدم مساعدة الرسم الخطي النصب فان الرسم يقتضي ان يكتب في اكثر الاسم
المفرد والمتصرف حالة النصب الالف وانهم لم يكتبوا فاسولانا ثم قال اشارة الى الجواب فان الالف
انما يكتب في آخره اذا لم يكن بينها سوى النصب وجه وهنا ميم فلم يكتب الف بعد نقض السبع على
مذهب مكي وفيه وجه الاول اه بهذا الوجوه كلها قال على جواز تقديم الربط لا الوجوب اما وجه الاول
فلان تقسيم الكلي الى الجزئيات سواء صدق الكلي عليها وصدق الكلي كما يكون على كل واحد يكون على المجموع
واما جريان الاعراب على الكل فكما يكون بالاصالة يكون بالتبعية بل في صورة وجود حرف العطف
بالتبعية اظهر واما انتفاء شرائط وجوب تقديم العطف فلا يوجب تقديم الربط بل يجوزه ووجه تقديم العطف
يدل على الوجوب قال قوله مستغرق بالمجموعة اي بلفظة الاستغراق المقدر في نظم الكلام عند بعض او بمعناه